العلاقـات الإيرانـية التركية وانعكاسها على الشرق الأوسط١٩٢٣-٢٠١٥.

الكلمات المفتاحية: تاريخ ،العلاقات، الإيرانية

م٠م٠ محمد وعيد مهدي
المديرية العامة لتربية محافظة ديالى
Kamalismael39@gmail.com

الملخص

تكمن أهمية البحث في أن للعلاقات بين إيران وتركيا أهمية بالغة خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وبمختلف المجالات، ويعود هذا لكون الدولتين تربطهما مصالح كبيرة مشتركة برغم مادار بينهما من خلافات وصراعات سابقة، إلاأنهما يتفقان على مبدأ التلاحم العميق في ظل الأبعاد التي خرجت بها دولتي إيران وتركيا، وهي واضحة تشمل منها الالتزامات الدولية الثنائية بعضها مع بعض، وبناء ركائز طويلة الأمد في عدم توتير هذه الركائز التي تحافظ على سلامة وبقاء المصالح التي تجري في لب وأساس الدولتين، وحين نعطي هذه الأهمية في بحثنا هذا لا نبالغ حين ندرك أن جذور تلك العلاقة ضاربة في القدم لدرجة غدت علاقة مصيرية أخذت تتطور شيئاً فشيئاً في تنوعها وتتمدد في مختلف مستوياتها، لهذا كانت أهمية البحث في عرضه لتفاصيل العلاقات الإيرانية التركية .

المقدمة

مرت الدولتان الإيرانية – التركية بسلسلةٍ من الأحداث السياسية الخارجية والداخلية والاقتصادية وغيرها من الجوانب المهمة للدولتين ، مما أدى إلى انعكاس تام على الشرق الأوسط، بعد أن مرّتَ بِمؤثرات كبيرة سبقت الحرب العالمية الأولى، وبعد تلك الأحداث والتوترات التي لحقتهما وفي غضون الأعوام اللاحقة تغير مجرى العلاقتين، مما إنعكس على نوع العلاقة بينهما، في حين أن هذه الدراسة تأخذ أهمية كبيرة لهذين البلدين ويعود ذلك إلى : أولاً الثقل الكبير الذي تمثله الدولتان، وثانياً تميز موقعهما الإستراتيجي فضلاً عن قدراتهما العسكرية والبيئة السياسية التي تجمعهما على وفق محددات وعوامل رصينة هادفة، ولا يخفى أن الانفتاح الذي بدأ بين الدولتين بعد أن تبددت وانهارت الدولة العثمانية وقيام مصطفى كمال أتاتورك بتأسيسه للدولة التركية عام١٩٢٣م، ومارافق ذلك نشوء علاقات جديدة وظروف ملائمة بين تركيا وإيران، أدت إلى تذليل كل العقبات وتجاوز الخلافات ونزع

الأزمات من جذورها والتي كانت توتر تلك المصالح التي سمحت لي أن أخوض المسار في هذا البحث ومعرفة حقيقة وواقع تلك العلاقات وتطوراتها، ولا ننسى ما أثر على تلك العلاقات من أزمات كمشكلة سوريا وموقف كل من إيران وتركيا أتجاه تلك الازمات للوصول إلى هدف معين يأخذنا إلى الغاية من هذه الدراسة ومعرفة طبيعة العلاقات والإستراتيجية التي اتخذتها الدولتان على مدار العقود السابقة وصولاً إلى حاضرنا.

تتلخص أهمية البحث في معرفة الأوجه التي تبين حالة الثبات والاستقرار الداخلي والخارجي بين العلاقات الإيرانية التركية، حيث تبني هذه الفرضية للوصول إلى مشكلة البحث والتي تتضمن عدّة تساؤلات هي :-

- ما الطبيعة الإستراتيجية للعلاقات التي دارت بين إيران وتركيا ؟
- هل هنالك جانب اقتصادي وتجاري يؤثر على العلاقات الإيرانية التركية ؟
- هل هناك موقف إيراني تركـي اتجاه الدور العربي في حل الأزمات ؟
- هل يوجد تأثير في الحرب الإيرانية العراقية على العلاقات الإيرانية التركية؟

للإجابة عن تلك التساؤلات وجب تقسيم هذا البحث على ثلاثة مباحث، سنأخذ في المبحث الأول نبذة تاريخية للعلاقات بين إيران وتركيا، في حين يتناول المبحث الثاني العلاقات الخارجية الإيرانية التركية ، أما ما جاء به المبحث الثالث فهو دور العلاقات الإيرانية التركية في الحروب والأزمات، وينتهي البحث بخاتمة، لخصت أبرز ماتوصل إليه البحث من نتائج.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى كشف مجموعة من الحقائق أهمها توضيح طبيعة العلاقات بين إيران وتركيا بعدهما دولتين ذاتا موقع استراتيجي ومساحة مميزة في منطقة الشرق الأوسط، و انه يسلط الضوء على حالة التفاعل الاقتصادي والسياسي في المنطقة النفطية الحيوية الإستراتيجية، لاسيما مع وجودالقوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، مما ولد حالة من التنافس أو الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وإيران، فضلاعن انه يكشف المحاور الجيوبولوتيكية التي تنتهجها إيران لموازنة كفة الميزان الاقتصادية مع تركيا في منطقة الشرق الأوسط .

منهجية البحث :

اعتمدالباحث في منهجية بحثه على الدراسة التاريخية المقاربة للوصف التحليلي الذي يكمل الأحداث الواقعة بين الدولتين الإيرانية – التركية على مدار المدة الزمنية التي جاءت في مطلع القرن العشرين حتى عام ٢٠١٥ .

المبحث الأول

تاريخ العلاقات الإيرانية التركية

كانت الخطوة الأولى لاستقلال تركيا بعد التوقيع على معاهدة لوزان التي وقعت في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٣م ، وأيضاً بوجود حزب رصين يقوي من عزم القيادة التركية مثل حزب الشعب التركي الذي يؤيد التنظيم السياسي ويحقق استقلالية تركيا مع هذه المعاهدة التي جاءت بإعتراف دولي واسع في تحقيق شرعيتها وحكومتها الوطنية، في حين تم أحتلال استانبول في السادس من تشرين الأول عام ١٩٢٣م، وإعلان تركيا جمهورية في التاسع من تشرين الأول من العام نفسه، وتم انتخاب مصطفى كمال باشا الذي تحلى بروح سياسية عسكرية بمؤهلات كبيرة ليكون أول رئيس للجمهورية التركية[١]، وأصبحت تركيا دولة جديدة على أنقاض الدولة العثمانية ، في حين كان مصطفى كمال رجل المرحلة، ضامناً لتركيا الأمن السياسي الذي تواجهه بين الداخل والخارج، حيث أقر عملية التطور في جميع جوانب تركيا الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، لرسم أبعاد مستقبلية مع دول الغرب مبتعداً عن القيم الدينية الإسلامية، هذا كله على صعيد تركيا الداخلي، الذي بدأ يكشف نوايا مصطفى كمال المستقبلية[٢] .

تطورت العلاقات الإيرانية التركية التي كانت تتسم بعدم الاستقرار، بعد أن تمكن الشاه رضا بهلوي[٣]،الذي أصبح شاهاً لإيران خلال المدة (١٩٢٦-١٩٤١)، من فك النزاعات وحل المشاكل والمعوقات برسم علاقة جديدة متآصلة بين إيران وتركيا[٤]، وبذلك تمكن الشاه من طي التجاوزات السابقة بين البلدين، ووضع آليات للتعاون المشترك بعد أن غض النظر عن الحروب التي شهدتها الدولتان فيما سبق ، ويعود طبيعة تلك العلاقة وسرها في أعجاب الشاه بمصطفى كمال وتأثره بشخصيته، كذلك حاول الشاه آنذاك إصلاح بلاده وإنجاح الجانب الاقتصادي في عدة مناطق من شمال إيران بالإعتماد على الاتحاد السوفيتي، ويصب ذلك عبر الأسواق الإيرانية التي تأتي من الموانئ الإيرانية ، ثم قام بتغيير أسم البلاد

التي كانت تسمى ببلاد فارس إلى إيران التي تعني موطن الآريين في عام ١٩٣٥م[٥] ، وبذلك كان لتلك الخطوات أهمية كبيرة عمقت العلاقات بين الدولتين .

إستمرت العلاقات الإيرانية التركية على وفق مبادئ ميثاق سعد آباد الموقع عام ١٩٣٧م بين كل من العراق وإيران وتركيا وأفغانستان، منذ أن تم توقيعه في قصر سعد آباد الخاص برضا شاه، إذ نصت مبادؤه على الدفاع المشترك بين الدولتين، وعلى عدم التدخل بالشؤون الداخلية لبعضها البعض، وتم الاتفاق على عدم السماح بإنتقال المسلحين الأكراد عبر حدودهما المشتركة ، وبعد وفاة المؤسس الأول لتركيا عام ١٩٣٨م، بدأت ملامح التطور في العلاقات تزداد في إعلان البلاط الشاهنشاهي الحداد لمناسبة تلك الوفاة ولمدة شهر كامل وتنكيس الأعلام، فكان لذلك الاثر البالغ في نفوس الأتراك وتعزيز العلاقات من جديد[٦]، وفي السنوات١٩٥٠-١٩٥٣، شهدت العلاقات بين الدولتين تطورات كبيرة بسبب الأوضاع الداخلية في كل منهما التي أعطت موقف الحزب الديمقراطي[٧] في تركيا دور كبير مع إيران إذ تبنى هذا الحزب في تركيا مبدأ التقرب من دول المشرق الإسلامي والتي حكم فيها جلال بايار[٨] رئيساً للجمهورية التركية، وافتتاحه المجلس الوطني التركي عام١٩٥٠م، والذي دعا فيه قائلاً أن "علاقتنا مع إيران تتميز بالصداقة واقتصادنا معها يزداد متانة لتشابه السياسة الاقتصادية لبلدينا، وإننا نسعى إلى أن تتطور علاقاتنا في المجالات كافة"[٩] .

المبحث الثاني

العلاقات الخارجية الإيرانية التركية

أولاً : العلاقات الاقتصادية بين الدولتين ١٩٦١-١٩٧٩

نصت اتفاقية عام ١٩٢٧م المعقودة بين البلدين على تنشيط العلاقات التجارية وتسهيل انتقال البضائع بينهما، وكان للعوامل السياسية دورٌ كبيرٌ في تحديد الاتجاهات التجارية الخارجية بينهما، إذ خضعت لسياسة تجارية تنهض بالمصالح القومية بين البلدين [١٠].

أما إيران فتدهورت أوضاعها بسبب الفساد الداخلي، الذي أفرزه التكالب على ثروات البلاد التي أدت إلى عدم الاستفادة من المساعدات الاقتصادية الأمريكية البالغة ٥٦٧ مليون دولار ، التي قامت بنهب العائدات النفطية الإيرانية ممإنعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وفي عقد الستينيات من القرن العشرين شهدت العلاقات الداخلية

والخارجية تنسيق مشترك بين الطرفين اللذان إرتبطا بتحالف مركزي عام ١٩٦٢م ، فقد قام الشاه محمد رضا بهلوي بزيارة تركيا وأعطى وعداً مهماً لتبديد مخاوف تركيا من المذكرات المتبادلة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن أزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا(١١).

وفيما يخص العلاقات التجارية النفطية بين البلدين في عام١٩٧٨م، فقد كان لإرتفاع أسعار النفط وزيادة حاجة أسواق تركيا إلى النفط، وعلى أثر ذلك سعت تركيا إلى استيراد النفط من إيران بينما كانت بحاجة إلى قروض لسد التكلفة المتزايدة للطاقة ، فوافقت إيران بعد تقديم تركيا بطلب لإمدادها بالنفط ، لكن الشاه وافق على منح القروض في الجانب الاستثماري فقط بشرط أن تستخدم تلك الاستثمارات في تمويل بناء الطرق في الأناضول التي تؤدي في النهاية إلى خدمة أغراض التنمية في إيران، في حين تأملت تركيا من ذلك التعاون التجاري النفطي مع إيران في أن يزيد من نموها الإقتصادي في العقد السبعيني من القرن العشرين ، برغم أن الشاه قد حدد العلاقة الاقتصادية مع تركيا، وذلك كون إيران لديها رصيد كبير من صادراتها النفطية، ورأسمالها في إزدياد وكذلك الاقتصاد الإيراني في نمو متسارع، وسرعان ماعادت تلك العلاقات إلى الواجهة مرة أخرى في تموز ١٩٧٨م خلال زيارة حكمت جتين وزير المالية والإقتصاد التركي إلى طهران ولقاءه بوزير الاقتصاد والمالية الإيراني وتوقيع اتفاقيات اقتصادية بشأن إقامة تعاون اقتصادي متبادل، في حين يمكن تفسير ارتفاع الواردات النفطية التركية من النفط الايراني عام ١٩٧٨م بسبب تراجع في الصادرات النفطية العراقية – التركية ، إذ أن زيادة الديون العراقية على تركيا دفع العراق إلى اتخاذ قرار يقضي بتخفيض الصادرات العراقية من النفط لتركيا مما دفع تركيا إلى زيادة وارداتها النفطية من إيران(١٢) .

وفي العقد الأخير من القرن العشرين عقد الأتراك آمالاً كبيرة على التعاون الاقتصادي مع إيران، غير أن إيران لم تبادر لدعم أربكان(١٣)، زعيم حزب السلامة الوطني في تركيا الذي تشكل في عام ١٩٧٢م ولم تقدم إي مساعدات إلى تركيا، فيما كان الشاه يعامل تركيا على أنها دولة ضعيفة ، ويعود السبب بعدم المساعدة من قبل الشاه بسبب تخوفه من بروز الأحزاب الإسلامية على الساحة السياسية التركية مما سينعكس على الأوضاع الداخلية في إيران وهذا يؤدي إلى تهديد النظام الإيراني، فلذلك لم يرغب الشاه في مساعدة تركيا لتجاوز

أزمتها الاقتصادية مما سبب فتوراً في العلاقات بين البلدين حتى قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م [١٤].

وعندما جاءت الثورة الإيرانية التي أدت دوراً كبيرا في تحويل إيران من نظامها الملكي بقيادة محمد رضا بهلوي إلى جمهورية إسلامية من قبل الأحزاب والتنظيمات اليسارية والوطنية والعلماء المسلمين الذين أسهموا بدور قيادي في الثورة من خلال نهج الإسلام الإيراني، مما أثار قلق السياسيين الأتراك، وكان خوف تركيا من قيام الثورة الإسلامية في إيران من تأثيرها وإستقطابها للحركات الإسلامية الموجودة في تركيا، إذ كانت تركيا تنظر لإيران بعين الحذر وتراقب الأحداث بدقة، وهل إن إيران قادرة على حل مشاكلها وشؤونها الداخلية بجدية[١٥]، وسرعان ما صرح أربكان في شباط ١٩٧٩م قائلاً: "إيران دولة مجاورة لتركيا وعلاقتنا طيبة معها منذ الثورة الإيرانية ومن النواحي كافة فضلاعن أن في إيران ثورة إسلامية وعلى تركيا أن تعترف بها دون أن تنتظر سماحاً من الغرب[١٦]".

ثانياً :العلاقات الإيرانية التركية في مجال النفط والغاز ١٩٨٠_ ١٩٩٠

إحتل مجال النفط والغاز مكاناً كبيراً في العلاقات الإيرانية – التركية منذ عام١٩٧٩م، إذ وافقت إيران على تزويد تركيا بكميات من النفط الخام والمنتجات النفطية التي بلغت قيمتها(١٧٥) مليون دولار عام ١٩٧٩م، وقد عملت وزارة النفط الإيرانية على تحديد معدل إنتاج النفط بنحو(٣) مليون برميل يومياً، في حين فرضت الولايات المتحدة على إيران تخفيض معدل الصادرات النفطية بنحو (٢) مليون لعام ١٩٨٠ [١٧].

وابرمت الحكومة التركية عام١٩٨١م اتفاقاً مع إيران إقتضى ذلك شراء (٧٠,٠٠٠) برميل يومياً، في حين اشارت التقارير الاقتصادية إلى أن استيرادات تركيا من النفط الخام الإيراني بلغت (١,٧٥) مليون طن في العام نفسه، وبلغت قيمتها أكثر من (٤٩٠,٦) مليون دولار، وفي عام ١٩٨٢م، وبعد زيارة وفد تركي برئاسة نائب رئيس الوزراء توركوت اوزال[١٨] إلى طهران تم بحث العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إذ ناقش الطرفان مد أنبوب الغاز الإيراني لتأمين وصوله للجانب التركي بأسعار تفضيلية، وجرى في ذلك اللقاء إعداد الدراسات الأولية لمشاريع ثلاثة وهي[١٩] :

١-المشروع الأول يتعلق بمد أنبوب لنقل الغاز الطبيعي من إيران إلى تركيا ومنها إلى أوربا.

٢-المشروع الثاني يتضمن مد انبوب نقل النفط الخام من الاحواز في جنوب غرب إيران إلى مينائي الاسكندرونة أو مرسين على البحر المتوسط في تركيا .

٣-المشروع الثالث يتمثل في ربط خطوط انابيب الغاز الطبيعي الإيراني بالشبكة التركية لسد حاجتها المحلية .

أُنجز قسم من تلك المشاريع مع مرور الوقت وبقي القسم الأخر دون تنفيذ ، وفي عام ١٩٨٣م حاولت تركيا تأمين احتياجاتها من خلال الاتفاقيات السنوية بشراء كميات كبيرة من النفط الخام الإيراني خلال الزيارة التي قام بها وزير الطاقة التركي إلى طهران، ونجحت نجاحاً باهراً، وذلك بشراء عدة ملايين من الاطنان من النفط الايراني الخام ، وفي عام ١٩٨٨م تم توقيع اتفاقية تتعلق بإقامة التعاون المشترك بين تركيا وإيران في مجالات النفط والغاز الطبيعي، ووقع على الاتفاقية من الجانب الإيراني وزير النفط الايراني غلام اغا زادة ووزير الدولة التركي كاظم اوقساي، في حين صرح الأخير عند عقد تلك الاتفاقية بأن تركيا ستستورد ٦ ملايين طن من النفط الإيراني خلال العام القادم ، ويمكن زيادة ونقصان هذه الكمية بنسبة ١٥% وسيكون سعرها حسب الأسعار الحالية للنفط ، في حين صرح الوزيران على التعاون والاستثمار بين البلدين ومن ضمن تلك الإتفاقات[٢٠] :

١-نقل الغاز الطبيعي الإيراني إلى الدول الأوربية بواسطة الأنابيب عبر الاراضي التركية.

٢-إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة شرق الاناضول تعمل بالغاز الطبيعي الإيراني .

٣-أنشاء محطة الاسكندرونة تعمل بالغاز الطبيعي الذي سيأتي من إيران .

وتم التأكيد أيضاً على ضرورة إرساء العلاقات الاقتصادية بينهما ، وأعلن عن رغبة تركيا في تحقيق مشاريع طويلة الأمد مع إيران مثل مد خط أنابيب الغاز الطبيعي وإقامة مؤسسات الطاقة، وخلال تلك المدة الطويلة من التعاون بين إيران وتركيا تحقق نجاح كبير في تأسيس شراكة قوية استطاعا خلالها رفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى أقصى حد ممكن[٢١]، وفي عصر الرئيس التركي الراحل توركوت اوزال شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين حقبة من التفاهم الاقتصادي، أعقبتها حقبة من الازدهار النسبي خلال عام ١٩٩٥

الذي ترأس فيه نجم الدين أربكان وحزب الرفاه الحكومة التركية. وفي ذلك العام وقع البلدان اتفاقية لتصدير الغاز الإيراني إلى تركيا بقيمة ٢٣ مليار دولار، وهي الصفقة الأضخم في تاريخ العلاقات الاقتصادية بين البلدين الجارين، يمتد بمقتضاها خط أنابيب نقل الغاز من مدينة تبريز الإيرانية وحتى مدينة أرضروم التركية، لمد تركيا بالغاز لمدة ثلاثين سنة. وبالرغم من هذا "التقارب النسبي" في العلاقات الإيرانية – التركية، فإن تلك العلاقات لم تتطور بعد الإطاحة بنجم الدين أربكان من رئاسة الوزراء في تركيا بسبب التصادم في منظومة القيم لكل من النظام السياسي في إيران وتركيا، وكذلك حدود الأدوار الإقليمية المتاحة لكل منهما(٢٢).

المبحث الثالث

العلاقات الإيرانية التركية في الحروب والأزمات

أولاً : موقف تركيا من الحرب الإيرانية– العراقية١٩٨٠– ١٩٨٨

شهدت العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا في عقد الثمانينيات مدة من الانتعاش النسبي في أثناء الحرب العراقية – الإيرانية، بسبب حاجة إيران إلى تمرير صادراتها وارداتها عبر حدودها مع تركيا، والتي تمتد من شمال غربي إيران وجنوب شرقي تركيا بطول ٤٩٩ كيلومتراً، حاولت تركيا أن تثبت دورها في الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠–١٩٨٨من خلال مساعيها في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ومن خلال الاتصالات الثنائية بين تركيا وإيران، وأعلنت ضرورة وقف الحرب بين العراق وإيران وحل المشاكل بالطرق السلمية ، وأعلنت تركيا بعدم تأييدها لأي تدخل أجنبي، و حاولت تقريب وجهات النظر بين البلدين وإيجاد حل يؤدي إلى إنهاء الحرب بين الطرفين عام ١٩٨٠م، ولابد من القول أن الموقف التركي كان موقفاً إيجابياً إتسم بالحياد وكان نابعاً من الأسس التي ارتكزت عليها السياسة الخارجية التركية المتمثلة في مبدأ عدم التدخل في النزاعات (٢٣) ، لقد كانت سياسة تركيا الخارجية واضحة جداً منذ قيام الجمهورية عام ١٩٢٣م ، والتي أرسا قواعدها مصطفى كمال أتاتورك حين رفع شعاره " سلام من الداخل وسلام من الخارج " إذ إتخذته تركيا أساساً في انتهاج سياسة الحياد في فك النزاعات وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للغير، وذلك الأمر يصب لصالح الاقتصاد التركي ، فمنذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية التزم القادة الأتراك بمبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين ، وأصبحت لتركيا سياستها الواضحة مع البلدين، فقد

عملت تركيا في المجال الدبلوماسي من خلال تولي السفير التركي في طهران رعاية المصالح العراقية في إيران، في حين كان السفير التركي في بغداد يتولى رعاية المصالح الإيرانية في العراق، وذلك يعطي عدة اعتبارات سياسية واقتصادية لصالح تركيا، فمنذ أن بدأ العراق وإيران الحرب بينهما ظهرت مكانة متقدمة نسبياً للتجارة الخارجية التركية[٢٤] .

وبعد أن توقفت الحرب بين العراق وإيران أوضحت تركيا بضرورة الركون الى الصلح والسلام والأمن، ومن أجل إنهاء الحرب بين البلدين كان التصريح الذي قدمه أوغلو وزير الخارجية التركي آنذاك لصحيفة (ترجمان) قائلاً : " أن إيران لا تصغي لأي جهة على الإطلاق إلا لتركيا ، ومن ثم فأن تركيا هي الوحيدة القادرة على إنهاء الحرب بين العراق وإيران" [٢٥] .

ثانياً : العلاقات الإيرانية التركية بعد سقوط الإتحاد السوفيتي ١٩٩٠.

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي السابق عام ١٩٩٠م، وظهور الدول الآسيوية المستقلة عنه في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، ظهر صراع إقليمي جديد بين إيران وتركيا على مناطق النفوذ هناك، ومرد ذلك أن تلك المنطقة الجغرافية الممتدة من كازاخستان شرقاً إلى أذربيجان غرباً، والتي تشكل الإمتداد الجغرافي والثقافي لكلا البلدين، و أنها تحتوي على ثروات نفطية وغازية هائلة، يعتقد المختصون أنها سوف تؤثر في معادلات التوازن بسوق الطاقة العالمية، وما يعنيه ذلك من توزيع جديد لأوراق اللعب الإستراتيجية إقليمياً وعالمياً، كانت تركيا قد وقعت منذ استقلال دول آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين عن الاتحاد السوفييتي، اتفاقات اقتصادية وثقافية عدة، توجت بإعتماد الصيغة التركية للأبجدية اللاتينية كأبجدية رسمية لدول آسيا الوسطى، بدلاً من الأبجدية الروسية السلافية، مع الإستبعاد النهائي للأبجدية الفارسية العربية التي تنازعت إيران مع تركيا عليها، لما للأبجدية من دلالات لغوية وثقافية وحضارية، ومن شأن إعتماد الأبجدية التركية تعبيد الطريق أمام تركيا لتمد أذرعها إلى تلك الجمهوريات، التي تنتمي أجزاء كبيرة منها تاريخياً إلى إيران، إلا إنها تتحدث لغات تنحدر من شجرة اللغات التركية[٢٦] .

دارت جمهوريات آسيا الوسطى في محور السياسة التركية الإقليمية في النصف الأول من التسعينيات من القرن العشرين، فالدولة التركية نظرت إلى تلك المنطقة على أنها الأداة الممتازة لإعادة إنتاج الأفكار القومية التركية، والبوابة الرئيسية لولوج عوالم المنعة الإقليمية، من خلال العائدات الهائلة التي تحتويها تلك المنطقة من نفط وغاز، وبالمقابل ترتبط إيران

بعلاقات تاريخية مع تلك المناطق، إذ فقدت إيران في حروبها مع روسيا القيصرية أراضي شاسعة في القوقاز وآسيا الوسطى.

ثالثاً : العلاقات الإيرانية التركية بعد إحتلال العراق ٢٠٠٣ .

دخلت العلاقات الإيرانية – التركية مفترقاً حاسماً بعد إحتلال العراق عام ٢٠٠٣م ، إذ ساهم ذلك الإحتلال في تبدل موازين القوى الإقليمية لمصلحة إيران وبشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر من جراء بروز الطموحات القومية الكردية ومخاطر إمتدادها إلى جنوب شرق الأناضول ذي الأغلبيه الكردية، و أدى إحتلال العراق إلى إعادة توزيع لموازين القوى الإقليمية عموماً وبين إيران وتركيا خصوصاً، إذ إن انهيار النظام العراقي السابق وهيمنة الأحزاب السياسية الشيعية على الحكومة والبرلمان العراقيين ، فضلا عن تنامي دور الأكراد في شمال العراق وضعف السلطة المركزية ببغداد، أدت كلها إلى تزايد النفوذ الإيراني في العراق مسبباً نشوء تهديدات جديدة للأمن القومي التركي[٢٧].

كانت الاحداث الداخلية في إيران تحمل مخاوف القوى العظمى تجاه الملف الإيراني النووي لعام ٢٠٠٥م ، بعد إنتخاب محمود أحمدي نجاد رئيساً للجمهورية الإيرانية ، ومنذ الغزو الأمريكي لأفغانستان ٢٠٠١م وغزو العراق ٢٠٠٣م ، مما جعل الشعور يكبر بأن تكون أيران أقوى من أي وقت مضى بسبب تصديها للمغامرات الأمريكية في المنطقة ، وأن الدور الإيراني في الشرق الأوسط ناتج من إعتبارات للتطورات الداخلية وما كان يجري في السياسة الداخلية في إيران [٢٨] .

وفي جانب المصالح الإيرانية التركية المتعلق بالعراق بعد الإحتلال الأمريكي نلاحظ أن التعاون التركي الإيراني في مسألة العراق كان يحمل عوامل الصراع المتعلقة بمحاولة كل طرف لفرض نموذجه الفكري والسياسي على العراق مستثمراً الأوضاع الجديدة المتعلقة بضعف السلطة المركزية ، والفراغ السياسي والأمني الموجود في العراق ، وبدت تركيا متحفزة لطرح نموذجها العلماني على العراقيين ، وهي تقدم الحجة على قدرتها في أداء مهمة الربط بين العراق والغرب ، عن طريق دعوتها للتضامن والتهدئة في ظل ما يعانيه العراق من آثار غير محسوبة لتيارات متطرفة وأصولية تبحث عن فرض التغيير بأي ثمن ، ومقابل ذلك شرعت إيران وبكل ما تمتلكه من قنوات إلى طرح أنموذجها لجعل الواقع العراقي على غرار تجربتها في الحكم[٢٩] .

رابعاً : تأثير الأزمة السورية على العلاقات الإيرانية – التركية .

كانت العلاقات التركية – السورية متدهورة بسبب الصراع حول إقليم الإسكندرونة، وتوفير سوريا ملاذاً آمناً لحزب العمال الكردستاني على أراضيها، وكانا على وشك الصدام العسكري، إلا أن توقيع اتفاق أضنة في أكتوبر١٩٩٨م ، ساهم في تهدئة التوتر، وعلى الخصوص بعد التزام سوريا بها، وطردها لقيادات حزب العمال الكردستاني من سوريا، وتعمقت العلاقة بين البلدين فيما بعد، وأقاما منطقة تجارة حرة، كما أسسا مجلساً أعلى للتعاون الإستراتيجي، وقد دعمت إيران ذلك التقارب بين البلدين، لكن تباين موقف كل من إيران وتركيا حيال سوريا في أزمتها عام ٢٠١١م ، فكان الأول داعماً للنظام والثاني مدافعاً عن الحراك الشعبي السوري ومحتضناً للمعارضة السورية، وقد تضررت العلاقات الإيرانية التركية بسبب ذلك التطور، ففي بداية الأزمة أيدت تركيا النظام السوري، ورهنت ذلك الدعم بالإصلاح، في حين قدمت إيران دعماً غير مشروطاً للنظام السوري، ووصفت المعارضة ضده على أنها جزء من "مخطط صهيوني" يهدف لتدمير "جبهة المقاومة"، واتهمت إيران تركيا بأنها تتدخل في الشؤون الداخلية السورية وتسعى لخدمة المصالح الإمبريالية الغربية هناك [٣٠] .

أكدت تركيا فيما بعد أن الإصلاحات ليست ذات جدوى الآن وأن نظام الأسد قد فقد شرعيته، نتيجة للجوء النظام إلى الإفراط في استخدام القوة والحل الأمني، وقامت إيران بتوجيه رسائل وتحذيرات لتركيا تطالبها بعدم الاقتراب من سوريا التي تعد خطاً أحمر عند إيران، وأنّ الرضوخ للضغوط الأمريكية فيما يخص استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقواعد العسكرية المتواجدة بتركيا لشن هجوم على سوريا، سيؤدي لأن تصبح تلك القواعد هدفاً للصواريخ الإيرانية[٣١] .

أحدثت الأزمة السورية شرخاً عميقاً في العلاقات بين أنقرة وطهران، فبالرغم من اتفاق الطرفين مع بداية اندلاع الأزمة على أنّ بقاء نظام الرئيس السوري بشار الأسد يعد مصلحة عليا بالنسبة لهما، وعلى أنّ وقوع سوريا في مستنقع حرب أهلية في حالة سقوط النظام، يمثل "خياراً كارثياً"، فإنهما إختلفا حول أسلوب التعامل مع تلك الأزمة ، إذ أعلنت طهران عن دعمها الكامل للنظام السوري، وهذا طبيعي ومفهوم في ظلّ التحالف القائم بين البلدين. وقد كان موقف طهران هذا مخالفاً لموقفها من ثورتي مصر وتونس عندما أعلنت أن تلك

الثورات تصبّ في استراتيجية الثورة الإسلامية ضد القوى الغربية، أما في الحالة السورية فوضعت طهران الاحتجاجات الجارية والمطالبة بالتغيير في خانة المؤامرة الخارجية، وانطلاقًا من تلك الرؤية تحركت طهران لتقديم الدعم المباشر للنظام السوري، وقد برز ذلك الدعم من خلال المواقف السياسية والتغطية الإعلامية والدعم المالي والإقتصادي، في حين تحدثت واشنطن عن دعم عسكري ولوجسيتي وصل إلى حد الحديث عن إرسال جنود من الحرس الثوري لقمع المحتجين المطالبين بالتغيير، خلافاً للسياسة الإيرانية فإنّ تركيا اتبعت سياسة مختلفة فاجأت النظام السوري، فبعد مدة من النصح وإرسال مبعوثين أمنيين وسياسيين إلى دمشق للمطالبة بإصلاحات سريعة وحقيقية سماها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو "إصلاحات بالصدمة" انتقل التعامل التركي مع الأزمة السورية إلى مرحلة جديدة، مرحلة اتبع فيها رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان لهجة غير مسبوقة حيال ما يجري من خلال تأكيده مراراً بأن أنقرة لن تسمح بتكرار ما جرى في حماة، في إشارة إلى المواجهة الدموية التي حصلت مع الإخوان المسلمين في مطلع الثمانينيات[٣٢] ، بمعنى آخر تأمل أنقرة أن يكون تغيير المشهد السوري مدخلاً لفك التحالف السوري – الإيراني، لأن من شأن ذلك قلب التوازنات في المنطقة لمصلحتها، وعلى عكس أنقرة ترى طهران أن ثمة نزعة كامنة لدى تركيا وترى أن تلك النزعة تحركت بقوة مع الثورات العربية، وفي الحالة السورية تقاطعت مع حركة الإخوان المسلمين السورية، وباتت ترى أن ذلك التقاطع أصبح مغرياً لإسقاط النظام السوري ورسم سياسة جديدة يكون فيها لتركيا الدور الأبرز، كما أن اختلاف الدورين التركي والإيراني في المشهد السوري له علاقة بالمحاور الاستراتيجية والصراع على المنطقة، فإيران ترى أنّ إسقاط النظام السوري يشكل ضربة قاصمة لإستراتجيتها وتحالفها المتين مع دمشق وصولاً إلى حزب الله في الجنوب اللبناني ومحاصرتها بالقوى الإقليمية القريبة من الاستراتيجية الغربية، وعليه أعلنت أنّ إسقاط النظام السوري خط أحمر، ومن الواضح أنّ طهران راهنت على أنّ الحل الأمني سيمكّن النظام من عبور أزمته، وعليه عملت على مده بالدعم اللازم [٣٣] .

وخلاصة القول، تنازعت في أنقرة وطهران تحليلات متناقضة لما سيؤول إليه الوضع في سوريا، وأدركتا في الوقت نفسه أن ثمة مصالح أو خسائر لهما باتت تتوقف على كيفية إنتهاء تلك الأزمة .

خامساً : العلاقات الإيرانية – التركية في ضوء القضايا الإقليمية .

كان التحالف الاستراتيجي بين تركيا و(إسرائيل) في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين متناغماً إلى حد كبير ومصالح الدولة التركية كما تراها المؤسسة العسكرية التي تحرك خيوط سياستها، بحيث بدأ هذا التحالف بمنزلة توزيع جديد للأثقال النسبية في الشرق الأوسط لغير مصلحة إيران، فأصبح هذا التحالف بهذا المنطق تهديداً مباشراً للمصالح الإيرانية وإحدى ركائز النقاط الخلافية بين البلدين، و"ترمومتراً" لقياس حرارة العلاقات الإيرانية – التركية، التي تنخفض حرارتها بتفعيل التحالف مع إسرائيل، وترتفع قليلا بتجميده ، وكانت قضايا التعاون بين تركيا وإيران كثيرة، رغم أنها أخذت شكل التنافس في الكثير من المجالات والمواقع، فمن دول آسيا الوسطى إلى أفغانستان والعراق وسوريا إلى الحدود المشتركة، ثمة قضايا تأخذ شكل التعاون والتنسيق الأمنيين في مواجهة القوى والمجموعات التي تشكل تحدياً أمنياً مشتركاً، وهي قضايا وثيقة الصلة بالحدود وأمن الطاقة والاقتصاد والجغرافيا التي تحمل مشكلات اجتماعية وقومية وطائفية (الأكراد على جانبي الحدود، فضلاً عن العراق وسوريا)[٣٤] ، وكل تلك القضايا لها حسابات في سياسة البلدين وأمن المنطقة واستقرارها، وفي الواقع فإن هذه الشراكة إكتسبت أهمية خاصة لدى الطرفين، فإيران بالنسبة لتركيا خصم لا يمكن معاداته، لأنّ ذلك فيه تهديد لمصالح تركيا الساعية إلى لعب دور محوري في معظم الملفات الساخنة في منطقة الشرق الأوسط، من خلال انتهاج سياسة "تصفير الأزمات"، و"التحالفات المفتوحة" القائمة على بناء قنوات تواصل مع كل القوى الموجودة في المنطقة بدءاً من (إسرائيل) مروراً بسوريا ومصر والسعودية وإنتهاءاً بإيران وكل من حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية[٣٥].

وبالنسبة لإيران تبدو تركيا "خصماً لا يمكن معاداته" لأنها أولاً عضو في حلف الناتو وحليف مهم ل(إسرائيل) والغرب، مما يعني أنّ احتواءها هو أفضل وسيلة للتفاعل معها، لأنّ غير ذلك يعني الدخول في صراعات غير متوازنة معها، ولإنها ثانياً تعدّ ظهيراً إقليمياً مهماً استطاعت إيران من خلاله في بعض الحالات تقليص حدة الضغوط الدولية والإقليمية المفروضة عليها بسبب طموحاتها النووية والإقليمية ، تلك المواقف التي تتألف من مزيج من تدعيم العلاقات الاقتصادية لا سيما في مجال النفط والغاز، وتنسيق أمني وعسكري خاصة

تجاه حزب العمال الكردستاني، واعتدال في المواقف السياسية المتعلقة بالملف النووي، مثلت مجتمعة أرضية لعلاقات ثنائية يمكن لها أن تتطور إلى آفاق افضل[٣٦] .

الخاتمـــة

فـي ختـام هـذا البحـث صـار واضـحاً لـدينا أهميـة العلاقـات بـين إيـران وتركيـا، ومـا لعبتـه تلـك العلاقـة فـي أحـداث الشـرق الأوسـط والتـي كانـت تتحلـى بالتنـافس والتعـاون فـي الوقـت نفسـه ، فتـارة يكـون التعـاون ظـاهراً والتنـافس ضـمنياً، وتـارة أخـرى يكـون التنـافس هـو الظـاهر والتعـاون ضـمني أو خفـي، ومـن الواضـح أنّ قاعـدة المصـالح المشـتركة هـي التـي حكمـت وسـيطرت علـى طبيعـة العلاقـات التركيـة الإيرانيـة إذ ظهـرت بشـكل واضـح فـي تعامـل تركيـا مـع إيـران بالجانـب الاقتصـادي والتجـاري أمـاإيران فقـد لزمـت جانـب الحـذر فـي تعاملهـا مـع تركيـا وأخـذت تتعـاون بشـكل إيجـابي فـي ظـل الحـروب ولاسـيما الحـرب الإيرانيـة العراقيـة، وهـذا مـا جعـل سياسـة تركيـا تتـأثر إيجابيـاً مـن جديـد فـي علاقتهـا مـع إيـران، وأيضـاً ظهـرت تجاذبـات فـي العلاقـات الإيرانيـة التركيـة بشـكل واضـح فـي مجمـل الازمـات التـي تحـدث فـي الشـرق الاوسـط ولا سـيما أزمـة سـوريا وإن وقـع تلـك الأزمـة قـد جعـل كـل مـن الـدولتين إيـران وتركيـا فـي أن تحـرص كـل منهمـا علـى نـوع مـن الموازنـة فـي سياسـاتها الإقليميـة والدوليـة لاسـتثمارها بأفضـل شـكل، كمـا إن العلاقـات التركيـة الإيرانيـة لـم تتـأثر كثيـراً بالأزمـة السـورية، نظـراً لحجـم المصـالح والقضـايا الحيويـة التـي تـربط بـين البلـدين، ويبقـى لغيـاب دور العـرب فـي السـاحة الإقليميـة وحتـى الدوليـة هـو المجـال الـذي سـمح بظهور قوى أخرى فاعلة في المنطقة وعلى حساب مصالحها السياسية .

Abstract

Iranian- Turkish relations and their reflecations on the Middle East 1923-2015

Asst Instructor . Mohammed Wa'eed M.

Diyala General directorate of Education

The importance of this paper and between Iran and Tureylies in the fact that the relationhip is of great importance,especially for the Middle East in various fields. This is because the two countries share great common interests, despite the differences between them like previous conflicts and the building of long – standing pillars. They agree on the principle of deep cohesion including the states of Iran and Tturkey, which is clear including bilateral internatonal obligations and the construction of long-term foundations in the non-tension of these pillars, This maintains the integrity

and survival of the interests that are taking place at the heart of the two-states, When we give this importance we do not exaggerated this relationship is not contemporary modern, but it is aprevious relationship that has gradually developed in its diversity and on different levels.

الهوامش والمصادر :

(١) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، بغداد، المنتبي، ج١، ١٩٦٤ص ١٦٢.

(٢) إسماعيل نوري حميدي الدوري ، حركة التحديث في تركيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٣١ .

(٣) ولد الشاه رضا بهلوي عام ١٨٧٨ في قرية (الشت) شمال إيران ألتحق بفرقة القوزاق الفارسية آنذاك ، تدرج في المراتب العسكرية بعد ما كان جندياً لكفاءته وإلمامه بفنون الحرب حتى وصل إلى رتبة جنرال عام ١٩٢٠ ، والذي قام بانقلاب عسكري ضد حكومة ضياء طباطبائي في توليه قيادة الجيش ليمهد الطريق لنفسه وبذلك صار حاكماً بعد أن أنهى حكم الأسرة القاجارية وأسس حكومته واسرته البهلوية الحاكمة لإيران إلى عام ١٩٧٩ ينظر : كمال مظهر أحمد ، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر ، بغداد ، مطبعة أركان، ١٩٨٥ ، ص ١٣٦ .

(٤) جهاد صالح العمر وأسعد محمد زيدان الجواري ، إيران في عهد رضا شاه بهلوي (١٩٢٥-١٩٤١) ، جامعة البصرة ، مطابع التعليم العالي ، ١٩٩٠ ، ص ٢٠ .

(٥) منير عبود جديع ، العلاقات التركية – الايرانية ١٩٥٠-١٩٦٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١م ، ص ١٦ .

(٦) طارق نافع الحمداني ، العلاقات الايرانية التركية وانعكاساتها على الأمن الوطني العراقي منذ عشرينيات القرن العشرين ، أوراق تركيا المعاصرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٨ .

(٧) حزب سياسي تأسس في ٧ تشرين الثاني ١٩٤٦م بزعامة جلال بايار وإنتشرت له فروع في جميع المدن التركية دخل الإنتخابات لعام ١٩٥٠ وحصل على ٣٦٩ مقعد برلماني وضل محافظا على مكانته حتى عام ١٩٦٠ عندما حدث الإنقلاب العسكري ، للمزيد من التفاصيل ينظر: محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل ، ١٩٨٩، ص ص ٩٩-١٠٦.

(٨) سياسي تركي ولد في مدينة بورصة عام ١٨٨٤م، رافق كمال آتاتورك في حرب الإستقلال، تقلد منصب وزير الإقتصاد عام ١٩٢٢و ثم وزيرا للإنشاءات ووزيرا للإقتصاد عام ١٩٣٢، بعدها ترأس مجلس الوزراء من عام ١٩٣٧-١٩٣٩، وفي عام ١٩٥٠ أنتخب رئيسا لجمهورية تركيا، بعد الإنقلاب العسكري عام ١٩٦٠ تم إعتقاله وحكم عليه بالإعدام، ثم تم تخفيفه عليه لكبر سنه ثم أطلق سراحه عام ١٩٦٠، للمزيد من التفاصيل، ينظر: المصدر نفسه، ص٦٦ .

(٩) أحمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، بغداد دار الحرية للطباعة ، ١٩٩٠ ، ص ٤٥ .

(١٠) فواز جار الله نايف الدليمي ، اتجاهات النمو الاقتصادي التركي للفترة ١٩٦٨-١٩٨٨ ، مجلة دراسات أقليمية ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٨ .

(١١) وهي أزمة حدثت بسبب إكتشاف طائرات التجسس الأمريكية قواعد صواريخ سوفيتية في كوبا عام ١٩٦٢، وعلى أثر ذلك فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حصارا على كوبا، ثم تطورت الأحداث بإطلاق التهديدات الأمريكية لضرب مصالح الإتحاد السوفييتي في كوبا وبالمقابل هدد الإتحاد السوفييتي بضرب المصالح الأمريكية في تركيا ، وبعد المفاوضات بين الطرفين تم سحب الأسلحة والمعدات السوفيتية من كوبا وبالمقابل سحبت الولايات المتحدة أسلحتها ومعداتها من تركيا ورفعت الحصار عن كوبا وبذلك إنتهت الأزمة الكوبية عام ١٩٦٢، للمزيد من التفاصيل عن الأزمة الكوبية ينظر: هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب حتى يومنا هذا، ترجمة : مالك فاضل البديري، المملكة الأردنية الهاشمية، الأهلية للنشروالتوزيع،١٩٩٥، ص٢٨٨.

(١٢) فاروق توفيق إبراهيم ، العلاقات التجارية النفطية التركية – الايرانية١٩٧٠-١٩٨٥ ، بحث مقدم إلى المؤتمر الاول للدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٩ ، ص ٢٥ .

(١٣) سياسي تركي ولد عام ١٩٢٦ في مدينة قونيا، أكمل تعليمه الأولي في مدارس قونيا وحاز على شهادة الهندسة الكهربائية ثم حصل على شهادة الدكتوراه في الهندسة في المانيا الغربية عام ١٩٦٥، وبعد عودته لتركيا أسس حزب السلامة الوطني عام ١٩٧٢، وأصبح رئيسا للوزراء حتى إنقلاب عام ١٩٨٠ فأعتقل وتمت محاكمته ثم أطلق سراحه بعد ذلك، للمزيد من التفاصيل ينظر: منال محمد صالح، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية١٩٦٩-١٩٩٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، جامعة الموصل، ٢٠٠٨.

(١٤) في نوبار هوفسبيان، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ترجمة: سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ، ١٩٨٥، ص١٣ .

(١٥) محمد جاسم النداوي ، السياسة الإيرانية أزاء الخليج العربي حتى الثمانينات ، منشورات مركز الدراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٢٦-١٢٧ .

(١٦) مقتبس من إبراهيم الدسوقي ، الحركات الإسلامية في تركيا ١٩٢٠-١٩٨٠، القاهرة ، الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٨٦،ص١٢٤.

(١٧) نهى عبد الكريم فرحان ، التطورات الراهنة للعلاقات الاقتصادية – الايرانية ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية ، بغداد ١٩٨٥ ، ص ٩ .

(١٨) سياسي تركي ولد عام ١٩٢٧م أكمل دراسته الأولية ثم درس الهندسة الكهربائية وبعدها سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة التخصص والإقتصاد، وبعد عودته إلى تركيا عمل في الكثير من

الوظائف المدنية والعسكرية، وفي عام ١٩٨٣م أسس حزب الوطن الأم وتقلد رئاسة الوزراء من١٩٨٣-١٩٨٩، ثم رئيسا للجمهورية١٩٨٩-١٩٩٣ حتى وفاته، للمزيد من التفاصيل، ينظر:جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا، مجلة التعاون، العدد١٢، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي،١٩٨٨، ص ص ٢٦-٣٠ .

(١٩) نهى عبدالكريم فرحان،المصدر السابق، ص ١٠ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ١٩٤ .

(٢١) رضوان أبو جاموس،" **التقارب التركي الإيراني .. ما الذي يعنيه ذلك؟**"، 23/4/2014: http://www.noonpost.net/taxonomy/term/1743/all.

(٢٢) رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٩٢-١٩٥ .

(٢٣) صباح محمود أحمد ، وثائق السياسة الخارجية التركية ، سلسلة الارشيف والتوثيق رقم ٢٥ ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٤ ، ص ٨ .

(٢٤) جلال عبد الله معوض ، تركيا والحرب العراقية – الإيرانية ، مجلة التعاون ، ع١٢ ، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، ١٩٨٨ ، ص ٨٤ .

(٢٥) نقلاً عن: خليل إبراهيم الناصري ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية ، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، بغداد ، ١٩٨٥ م ، ص ٢٣٧ .

(٢٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني ، ط١، دار الشروق، القاهرة ، ١٩٨٢، ص١١-١٢ .

(٢٧) مصطفى اللباد، تطور العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة، المستقبل العربي،العدد السابع، ٢٠١١.

(٢٨) أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية الإيرانية (١٩٧٩-٢٠١١)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٢ م ص ٢٣٧ .

(٢٩) منعم صاحي العمار ، العلاقات العراقية مع دول الجوار (تركيا – ايران) ، دراسة في إشكالية الاختلال المتزامنة ، مجلة قضايا سياسية ، العددان التاسع والعاشر ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٥، ص ٣٤-٣٥ .

(٣٠)"**العلاقات الإيرانية التركية: الأفاق والقيود**"، ترجمة: شادي عبد الوهاب : http://www.baghdadcenter.net/details-107.html .

(٣١) **الحافظ النويني**،" العلاقات التركية الإيرانية بين التنافس والتعاون"، **الحوار المتمدن**، **العدد** ٤٠١٨، ٣/١ / ٢٠١٣ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=347764 :

[٣٢]**محمد عباس ناجي**،" تركيا وإيران الخصوم الأصدقاء"، 22/8/2011: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions.

[٣٣]خورشيد دلي،" **أين إيران وتركيا من الأزمة السورية**"، 5/9/2014: http://www.14march.org/news-details.php?nid=MzA5NTc2.

[٣٤]خورشيددلي،" **العلاقات-التركية-الإيرانية-والمعضلة-السورية**"، 28/1/2014:http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions.

[٣٥]مصطفى اللباد ،تطور العلاقات الإيرانية-الركية ، المصدر السابق.

[٣٦]تركيا و إيران.. البعد عن حافة الصدام- الجزيرة نت. https //www aljazeera . net